|  |  |  |
| --- | --- | --- |
|  | الجمعية العالمية لتقييس الاتصالات (WTSA-24)نيودلهي، 24-15 أكتوبر 2024 |  |
|  |  |
|  |  |
| الجلسة العامة | الإضافة 11للوثيقة 37-A |
|  | 22 سبتمبر 2024 |
|  | الأصل: بالإنكليزية |
|  |
| إدارات أعضاء جماعة آسيا والمحيط الهادئ للاتصالات |
| تعديل يُقترح إدخاله على القرار 52 |
|  |
|  |

|  |  |
| --- | --- |
| **ملخص:** | تتضمن هذه الوثيقة مقترح تعديل القرار 52 للجمعية العالمية لتقييس الاتصالات (WTSA) بشأن "مكافحة الرسائل الاقتحامية والتصدي لها". |
| **للاتصال:** | السيد Masanori Kondoالأمين العامجماعة آسيا والمحيط الهادئ للاتصالات | البريد الإلكتروني: aptwtsa@apt.int |

مقدمة

‏أصبحت الرسائل الاقتحامية مشكلة واسعة الانتشار تسبب لمقدمي خدمات الإنترنت ومشغلي الاتصالات ومشغلي الاتصالات المتنقلة ومستخدمي الأعمال التجارية خسائر محتملة في الإيرادات. والرسائل الاقتحامية هي رسائل غير مرغوب فيها (كالرسائل الإلكترونية أو الرسائل النصية أو منشورات الإنترنت)، ذات طبيعة تجارية في الغالب، توجَّه إلى عدد كبير من المتلقين أو تُنشر في عدد كبير من الأماكن.‎

‏والرسائل الاقتحامية ليست مشكلة على البلدان المتقدمة وحدها أن تعالجها، بل على البلدان النامية أيضاً القيام بذلك، إذ إنها تشكل أحد أكثر التهديدات السيبرانية تأصلاً. فيجب أن يواصل قطاع تقييس الاتصالات بالاتحاد (ITU-T) جهود التقييس المبذولة من أجل مكافحة الرسائل الاقتحامية بالوسائل التقنية.

‏والهدف من إدخال هذا التعديل على القرار ‎52 ‏للجمعية العالمية لتقييس الاتصالات توضيح دور مدير مكتب تقييس الاتصالات (TSB)وأعضاء المكتب في تنفيذ القرار ‎52.

المقترح

استناداً إلى الخلفية المقدمة أعلاه، تقترح الإدارات الأعضاء في جماعة آسيا والمحيط الهادئ للاتصالات (APT) على الجمعية العالمية لتقييس الاتصالات عام 2024 (WTSA-24) النظر في مراجعة القرار 52 للجمعية WTSA، "مكافحة الرسائل الاقتحامية والتصدي لها".

MOD APT/37A11/1

القرار 52 (المراجَع في نيودلهي، 2024)

مكافحة الرسائل الاقتحامية والتصدي لها

(فلوريانوبوليس، 2004؛ جوهانسبرغ 2008؛ دبي، 2012؛ الحمامات، 2016؛ نيودلهي 2024)

إن الجمعية العالمية لتقييس الاتصالات (نيودلهي، 2024)،

إذ تأخذ بعين الاعتبار

 *أ )* الأحكام ذات الصلة من الصكوك الأساسية للاتحاد؛

*ب)* أن "إعلان المبادئ" الصادر عن القمة العالمية لمجتمع المعلومات (WSIS) يشير في الفقرة 37 إلى أن: "الرسائل الاقتحامية تمثل مشكلة هامة ومتزايدة للمستعملين والشبكات وللإنترنت برمتها. وينبغي تناول مسألة الرسائل الاقتحامية والأمن السيبراني على المستويات الوطنية والدولية الملائمة"؛

*ج)* أن "خطة العمل" الصادرة عن القمة العالمية لمجتمع المعلومات تشير في الفقرة 12 إلى أن: "الثقة والأمن ركيزتان من الركائز الأساسية لمجتمع المعلومات" وتنادي "باتخاذ الإجراءات المناسبة بشأن الرسائل الاقتحامية على المستويين الوطني والدولي"،

وإذ تأخذ بعين الاعتبار كذلك

 *أ )* الأجزاء ذات الصلة من القرارين 130 (المراجَع في بوخارست، 2022) و174 (المراجَع في بوسان، 2014) لمؤتمر المندوبين المفوضين؛

*ب)* أن تقرير رئيس اجتماعي القمة العالمية لمجتمع المعلومات (WSIS) اللذين نظمهما الاتحاد الدولي للاتصالات بشأن موضوع مكافحة الرسائل الاقتحامية، أيد اعتناق نهج شامل في مكافحة الرسائل الاقتحامية يتألف مما يلي:

'1' التشريعات القوية؛

'2' إقامة تدابير تقنية؛

'3' إنشاء شراكات مع جهات الصناعة للتعجيل بالدراسات؛

'4' التعليم؛

'5' التعاون الدولي؛

*ج)* الأجزاء ذات الصلة من القرار 45 (المراجَع في كيغالي، 2022) للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات،

وإذ تضع في اعتبارها

 *أ )* أن تبادل الرسائل الإلكترونية والمحتوى النصي والمحتوى المتعدد الوسائط والتراسل بما يشمل وسائل التواصل الاجتماعي والاتصالات الأُخرى عبر الإنترنت أصبح من الوسائل الرئيسية للتواصل بين الناس في العالم؛

*ب)* أن هناك في الوقت الحاضر مجموعة متنوعة من التعاريف لمصطلح "الرسائل الاقتحامية" وأن نطاق الرسائل الاقتحامية قد اتسع إلى حد بالغ مع استحداث التكنولوجيات الجديدة؛

*ج)* أن الرسائل الاقتحامية أصبحت مشكلة واسعة الانتشار يمكن أن تتسبب في خسارة في إيرادات مقدمي خدمة الإنترنت ومشغلي الاتصالات، ومشغلي الاتصالات المتنقلة والمستعملين التجاريين؛

*د )* أن مكافحة الرسائل الاقتحامية بوسائل تقنية يشكل عبئاً على الكيانات المتأثرة، بما في ذلك مشغلو الشبكات ومقدمو الخدمات فضلاً عن المستعملين الذين يتلقون رغماً عنهم مثل هذه الرسائل الاقتحامية غير المرغوبة، إذ تتطلب استثمارات لا يستهان بها في الشبكات والمرافق والأجهزة الطرفية والتطبيقات؛

*ﻫ )* أن الرسائل الاقتحامية تؤدي إلى مشاكل خاصة بأمن شبكات الاتصالات والمعلومات، وتستعمل على نحو متزايد كقناة لعمليات التدليس ونشر الفيروسات، والديدان، وبرمجيات التجسس، وغيرها من أشكال البرمجيات الضارة، وما إلى ذلك؛

*و )* أن الرسائل الاقتحامية تستعمل في بعض الأحيان في أنشطة الجريمة أو الاحتيال أو التضليل؛

*ز )* أن الرسائل الاقتحامية مشكلة عالمية تختلف خصائصها باختلاف المناطق، وتؤثر في الكثير من أصحاب المصلحة وبالتالي تتطلب عملاً تعاونياً وتعاوناً دولياً لمواجهتها والتوصل إلى حلول لها؛

*ح)* أن معالجة قضية الرسائل الاقتحامية مسألة تتسم بالإلحاح؛

*ط)* أن كثيراً من البلدان، خاصة البلدان النامية[[1]](#footnote-1)1 تحتاج إلى المساعدة فيما يتعلق بمكافحة الرسائل الاقتحامية؛

*ي)* أن هنالك توصيات صادرة عن قطاع تقييس الاتصالات (ITU‑T) بشأن هذا الموضوع، ومعلومات ذات صلة من الهيئات الدولية الأُخرى، يمكن أن تتيح إرشادات للتطوير المقبل في هذا الميدان، وخاصة في صدد الدروس المستفادة؛

*ك)* أن التدابير التقنية لمكافحة الرسائل الاقتحامية تمثل واحداً من عناصر النهج المذكور في الفقرة ب) من "وإذ تأخذ بعين *الاعتبار كذلك"* أعلاه؛

*ل)* ‏أنه ينبغي مراعاة بناء القدرات لمكافحة الرسائل الاقتحامية ويشمل ذلك إذكاء الوعي وتعزيز التدريب في البلدان،

وإذ تلاحظ

أهمية العمل التقني الذي اضطلعت به حتى الآن لجنة الدراسات 17 لقطاع تقييس الاتصالات وخاصة التوصية ITU‑T X.1231 وسلسلة التوصيات ITU‑T X.1240، ولجنة الدراسات 2 بقطاع تنمية الاتصالات (ITU-D) في إطار المسألة 3: تأمين شبكات المعلومات والاتصالات،

تقرر أن تكلف لجان الدراسات ذات الصلة

1 بأن تواصل دعم العمل الجاري، وخاصة في لجنة الدراسات 17، فيما يتعلق بمكافحة الرسائل الاقتحامية (مثل الرسائل الإلكترونية والمحتوى النصي والمحتوى المتعدد الوسائط والتراسل بما يشمل وسائل التواصل الاجتماعي)، والإسراع بعملها المتعلق بالرسائل الاقتحامية من أجل التصدي للتهديدات القائمة والمستقبلية التي تدخل ضمن اختصاص قطاع تقييس الاتصالات وخبرته، حسب الاقتضاء؛

2 بزيادة الأبحاث المتعلقة بتطبيق التكنولوجيات الجديدة كالجوانب الأمنية المتعلقة بالذكاء الاصطناعي في مكافحة الرسائل الاقتحامية‎؛

3 بأن تواصل التعاون مع قطاع تنمية الاتصالات للاتحاد الدولي للاتصالات ومع المنظمات ذات الصلة، بما فيها سائر المنظمات المعنية بوضع المعايير ذات الصلة (مثل فريق مهام هندسة الإنترنت (IETF))، من أجل مواصلة، وضع توصيات تقنية على وجه السرعة بغية تبادل أفضل الممارسات ونشر المعلومات عن طريق ورش العمل المشتركة والدورات التدريبية، وما إلى ذلك،

تكلف كذلك لجنة الدراسات 17 لقطاع تقييس الاتصالات بالاتحاد

1 بتقديم تقارير دورية إلى الفريق الاستشاري لتقييس الاتصالات بشأن التقدم المحرز بشأن هذا القرار؛

2 بدعم لجنة الدراسات 2 لقطاع تنمية الاتصالات المعنية بمكافحة الرسائل الاقتحامية والتصدي لها في عملها المتصل بتقديم الدورات التدريبية التقنية وأنشطة ورش العمل في مختلف المناطق في مجال القضايا السياساتية والتنظيمية والاقتصادية للرسائل الاقتحامية وتأثيرها؛

3 بمواصلة عملها المتعلق بإعداد توصيات، وإضافات، وتقارير تقنية ومنشورات أُخرى بهذا الصدد،

تكلف مدير مكتب تقييس الاتصالات

1 بتقديم كل المساعدة اللازمة بغية التعجيل بهذه الجهود، والعمل بالتعاون مع الأطراف المعنية من أجل مكافحة الرسائل الاقتحامية بغية تحديد الفرص وإذكاء الوعي بشأن هذه الأنشطة، وتحديد أوجه التعاون الممكنة، حسب الاقتضاء؛

2 بالعمل مع الدول الأعضاء على مستويات التعاون الوطني والإقليمي والدولي من أجل تنفيذ مبادرات عالمية لمكافحة الرسائل الاقتحامية والتصدي لها تشمل التنسيق مع الشراكات الحكومية/الصناعية، وتنفيذ برامج توعوية للمجتمع المدني والمستهلكين، وتقديم الأدوات والموارد، حسب الاقتضاء؛‎

3 بالتشجيع على إجراء دراسة عن آليات التنسيق فيما يتعلق بتشارك البيانات ومكافحة الرسائل الاقتحامية؛

4 بأن يعمد، بوسائل منها توجيه استبيان إلى أعضاء الاتحاد، إلى مواصلة تحديث الدراسة المتعلقة بالحجم التقريبي لحركة الرسائل الاقتحامية وأنواعها (مثل الرسائل الاقتحامية بالبريد الإلكتروني، والرسائل الاقتحامية بالرسائل النصية القصيرة، والرسائل الاقتحامية في تطبيقات الوسائط الإعلامية المتعددة المستندة إلى بروتوكول الإنترنت) وخصائصها (مثل الطرق والمصادر الرئيسية المختلفة) لمساعدة الدول الأعضاء ووكالات التشغيل ذات الصلة في تحديد هذه الطرق والمصادر والأحجام، وفي تقدير حجم الاستثمارات اللازمة في المرافق والوسائل التقنية الأُخرى لمكافحة هذه الرسائل الاقتحامية والتصدي لها، مع مراعاة ما أُنجز من أعمال بالفعل والتهديدات الماثلة على الساحة فيما يخص الرسائل الاقتحامية؛

5 بمواصلة التعاون مع مبادرة الأمين العام بشأن الأمن السيبراني ومع مكتب تنمية الاتصالات فيما يتصل بأي بند يتعلق بالأمن السيبراني بموجب القرار 45 (المراجَع في كيغالي، 2022) للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات، وكفالة التنسيق بين هذه الأنشطة المختلفة؛

6 ‏بتعزيز التعاون الدولي للحد من الرسائل الاقتحامية وتعزيز التعاون مع الشركاء الدوليين (مثل جمعية الإنترنت، وشبكة إنفاذ الاتصالات غير المرغوب فيها (‎UCENet)) ‏لمعالجة المشاكل المتعلقة بالرسائل الاقتحامية كالاحتيال والخداع عبر الإنترنت والتصيد الاحتيالي ونشر البرمجيات الضارة؛

7 بالمساهمة في تقرير الأمين العام إلى مجلس الاتحاد بشأن تنفيذ هذا القرار،

تدعـو الدول الأعضاء وأعضاء القطاع والمنتسبين والهيئات الأكاديمية

1 إلى تقديم مساهمات بشأن هذا الموضوع إلى لجان الدراسات المعنية في الاتحاد، لا سيما لجنة الدراسات 17 بقطاع تقييس الاتصالات؛

2 إلى مواصلة تعزيز الوعي بمكافحة الرسائل الاقتحامية وتنفيذ آلية العقوبات ضد الرسائل الاقتحامية في البلدان؛

3 إلى إذكاء الوعي بين جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك المنظمات وفرادى المستخدمين، بأهمية مكافحة الرسائل الاقتحامية والتصدي لها، ومن ذلك تنفيذ ضمانات أساسية،

تدعو الدول الأعضاء كذلك

1 إلى المشاركة على مستويات التعاون الوطني والإقليمي والدولي فيما يتعلق بالمعايير والسياسات العامة والمسائل التنظيمية والتشغيلية في مجال مكافحة الرسائل الاقتحامية والتصدي لها في قطاع الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

2 إلى اتخاذ الخطوات الملائمة لكفالة اتخاذ التدابير الملائمة والفعّالة ضمن الأطر الوطنية والقانونية لديها لمكافحة الرسائل الاقتحامية وانتشارها؛

3 إلى العمل بالتعاون مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين من أجل مكافحة الرسائل الاقتحامية والتصدي لها؛

4 إلى ‏التعاون مع النظراء الدوليين من أجل وضع إجراءات إنفاذ دولية ومجابهة انتشار الرسائل الاقتحامية عالمياً؛‎

5 إلى تشارك الخبرات فيما تبذله من جهود بشأن مكافحة الرسائل الاقتحامية والتصدي لها.‎

1. 1 تشمل أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. [↑](#footnote-ref-1)